نقـــد المتـــن

شبهـــة :

زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أن علماء الحديث برعوا في نقد السند ومعرفة الرجال ، وكان التصحيح والتضعيف عندهم يدور مع السند . فإذا صح السند صح الحديث ، ولا عبرة بالمتن . وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند . وعلل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نسب إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع . ولقد صَدَّق بعض المفكرين المسلمين هذه المقولة فَشَنَّ حملة على متون الأحاديث التي لم يقبلها عقله ، وكأنه يقوم بواجبٍ لم يستطع علماؤنا السابقون أن يؤدوه . وقد استغل آخرون هذه المقولة للنيل من السنة النبوية ومناهجها .

الـــرَدّ :

إن هذا الزعم باطل ، وتدحضه الأدلة الكثيرة التي نذكر منها :

١ - إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث ، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد ، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم ، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات ؛ لا لضعف الرواة ، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادىء العامة والبدهيات الشرعية والعقلية . وقد صنف الزركشي كتابًا في استدراكات عائشة على الصحابة ، وجميع

هذه الاستدراكات نقد للمتن . وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما رضي الله عن الجميع .

٢ ـ إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن ؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص ، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعًا لفهمهم للمتن وتفسيره . والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية .

٣ ـ وكذلك الحال في نشأة المذاهب السياسية والعقيدية الكلامية ؛ فمعظم الاختلاف مبني على فهم النصوص . ومتون الحديث تشكل قسمًا كبيرًا من هذه النصوص .

٤ ـ لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث ـ أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث ـ وموضوع هذا العلم البحث في المتون ، ومن ذلك كتاب « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي ، و « تهذيب الآثار » للطبري ، و « مختلف الحديث » لابن قتيبة .

٥ ـ لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة ؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة . وكان العلماء يضعفون الحديث ـ أحيانًا ـ والسند صحيحٌ جيد ، ويقولون : منكر المتن ، شاذ ، مضطرب ، غريب[٣٦]، فيه ظلمة ، يقشعر منه

---

(٣٦) غرابة المتن غير غرابة الإسناد .

الجلد ، لا يطمئن له القلب ، وغير ذلك من العبارات الكثيرة .

٦ ـ إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند ، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد ، بمعنى أنهم يركّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلَقِّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة ، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة ، وكتبوها بين السطور ، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة ، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات .

٧ ـ إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة ، وليس هو الدليل الوحيد عليها .

٨ ـ إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه : (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سندًا أو متنًا ، والسند والمتن جميعًا عند الناقد جملة واحدة ؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها ، فقد يخطىء في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل ـ حدثنا ، أو أخبرنا ـ وقد يخطىء في الرفع أو الوقف أو الإرسال ، وقد يخطىء في عبارة المتن فيختصرها اختصارًا يخلّ بها ، أو ينقص منها ما حقُّه أن يكون فيها .

٩ ـ إن نظرة في الكتب الستة المتداولة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها ، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات ، وقد ثبت بعد جمع الروايات أن اختياراته مدروسة وقائمة على

البحث والتتبع . وقد ظهر الاتجاه نحو نقد المتن على يد الإمام الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

وأخيرًا ، إن معلوماتنا اليوم عن الحديث ونقده أضعاف معلومات الذين أثاروا الشبهات حول الحديث ، وذلك لاتساع المكتبة الحديثية ، وكثرة المطبوع منها ، واستخراج دفائنها ، وما كان يحظى بالقبول منذ خمسين عامًا أصبح غير مقبول اليوم .